مستقبل القضية الفلسطينية في ظل فشل مشروع حل الدولتين

The future of the Palestinian cause in light of the failure of the two-state solution

مسيكة محمد الصغير*
جامعة تيسمسيلت– الجزائر
messikasaleh60@gmail.com

بركات رياض
جامعة تيسمسيلت– الجزائر
ryadbarkat25@gmail.com

تاريخ الإرسال:17 /2021/06 تاريخ القبول:07 /10/ 2021 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل مشروع حل الدولتين على أرض الواقع في ظل التعنت الإسرائيلي، كما سيتم إستقراء الآفاق المستقبلية لحل القضية الفلسطينية التي باتت ضئيلة أو شبه معدومة من منطق المعطيات والمؤشرات الدولية الحالية في ظل صفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية وتسارع موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، حيث يبقى توحيد جميع فصائل المقاومة الفلسطينية الحل الوحيد للتنفيذ العملي لبنود الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المتوصل إليها في إطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

كلمات مفتاحية: مشروع حل الدولتين. صفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية. موجة التطبيع العربي. قرارات الأمم المتحدة.

Abstract:

This study aims to shed light on the main reasons that led to the failure of the two-state solution project on the ground in light of Israeli intransigence, and the future prospects for solving the Palestinian issue, which have become little or almost non-existent, will be extrapolated from the logic of the current international data and indicators in light of the American-Israeli Deal of the Century. The wave of Arab normalization with the Zionist entity is accelerating, as the unification of all Palestinian resistance factions remains the only solution for the practical implementation of the provisions of international agreements and treaties reached within the framework of international legitimacy and United Nations resolutions for the establishment of an independent Palestinian state.

Keywords: The two-state solution project ; The American-Israeli Deal of the Century ; The wave of Arab normalization ; United Nations resolutions

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تعود جذور القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي إلى "وعد بلفور" الذي قطعه وزير الخارجية البريطاني في 02 نوفمبر1917، وأطلق عليه كذلك وعد من لا يملك لمن لا يستحق، ومؤداه تعهد الحكومة البريطانية بتمكين الشعب اليهودي من تأسيس وطن قومي لهم في جزء من فلسطين، التي كانت ذات أقلية يهودية تتراوح ما بين 3% إلى 5% من إجمالي السكان، ودعا الإعلان إلى حماية الحقوق المدنية والدينية للعرب الفلسطينيين، والذين كانوا يشكلون الأغلبية العظمى من السكان آنذاك.

ليتم بتاريخ 28 أفريل 1947 عقد أول إجتماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية ليتم بعدها المصادقة على قرار تقسيم فلسطين سنة 1947 من طرف هيئة الأمم المتحدة إلى دولة عربية وأخرى يهودية إلى جانب منطقة القدس الدولية، لتعلن الصهيونية عن قيام دولة" إسرائيل" سنة 1948.

وبالرغم من أن طرح مبدأ حلّ الدولتين كان منذ سنة 1937، وتكرس من خلال قرار الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947، الذي بموجبه تم الإعلان عن ميلاد" إسرائيل"، لكن التآمر الدولي والموقف العربي المخزي منع في المقابل قيام دولة فلسطين، على الرغم من أن حل الدولتين يقوم على أساس حدود سنة 1967، وهو ما لا يعطي الفلسطينيين أكثر من 22 % فقط من مساحة فلسطين التاريخية الكلية، إلا أن" إسرائيل" تظل ترفض حتى القبول بهذه القسمة التي فيها إجحاف كبير لحق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه الشرعية.

إذ نجد أن الفصائل الفلسطينية المقاومة وخاصة المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية اقتنعت بعدم جدوى العمل المسلح منذ خروج الفدائيين الفلسطينيين من أرض دول الطوق العربية ومن ثم بدأ التفكير نحو التوجه إلى العمل السياسي بقبول قرار التقسيم، وكذا القرارين رقم 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن سنة 1967 و1973، وقد اتضح هذا التحول والتوجه نحو العمل السياسي في الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر سنة 1988 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993 بناء على اتفاقية أوسلو، غير أن المواقف الفلسطينية تباينت واختلفت حولها بين مؤيد ومعارض لها، لكونها لم تتطرق إلى الفلسطينيين المتواجدين في الشتات والذين تم ترحيلهم قصرا من قبل الإحتلال الصهيوني، وتركت مصيرهم غامضا ومبهما.

في نفس السياق، فقد تراجعت القضية الفلسطينية من على سُلم أولويات الأجندة العربية جراء التطورات السياسية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى تحولات جذرية في سياسة الدول العربية اتجاه قضايا المنطقة- خاصة القضية الفلسطينية- ، في ظل انشغال أغلب الدولي العربية بقضايا داخلية خاصة بعد موجة ما سمي بثورات الربيع العربي التي عرفتها العديد من الدول العربية، على حساب القضية الأم "القضية الفلسطينية"، في مقابل ذلك وبالرغم من أنه لم ترفع أي دولة عربية يدها بشكل نهائي

عن القضية الفلسطينية، إلا أن التحولات التي شهدتها السياسة العربية انعكست على القرار والسلوك في المحافل الدولية وخاصة في الأمم المتحدة، إتجاه القضية الفلسطينية، بشكل لافت و ظهر هذا التحول في تزايد موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يعالج قضية الصراع العربي الإسرائيلي الذي امتد على أكثر من 104 سنة، ولم يتم التوصل بعد إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، رغم العديد من الحلول والمبادرات والمشاريع التي تمت سواء تحت رعاية الأمم المتحدة، أو في جامعة الدول العربية، ولعل أهمها مبدأ حل الدولتين الذي سوف يبقى من أفضل الحلول الممكنة على الصعيد الفلسطيني، لأنه سوف يمكن من الحصول على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إعادة طرح مشروع حل الدولتين ومحاولة البحث عن بدائل أخرى إنطلاقا من الواقع الراهن للقضية الفلسطينية.

من خلال ما سبق، تتبلور الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي: ما هو مستقبل القضية الفلسطينية في ظل فشل مشروع حل الدولتين؟.

وتكمن فرضيات هذه الدراسة في كون أن إشكالات الخيارات والبدائل المتاحة أمام القضية الفلسطينية في ظل فشل مشروع حل الدولتين أصبحت ضئيلة جدا، ويمكن حصرها في:

– حالة الإنقسام المتزايد بين الفصائل الفلسطينية ساهمت في غياب إتفاق شامل بين جميع الفصائل الفلسطينية حول بديل مناسب لحل الدولتين

– غياب خطة وطنية شاملة بين الفصائل الفلسطينية ساهم في فشل مشروع حل الدولتين والوصول إلى حلول مشتركة بين جميع الفصائل لمستقبل القضية الفلسطينية.

– تعدد المشاريع والخطط الموضوعة خاصة من جانب الإدارة الأمريكية والتي تفتقر في أغلبها إلى العدالة وإلى النزاهة المرجعية ساهم في إفشال جميع المشاريع الموضوعة.

– يبقى التعنت الإسرائيلي ورفضه لأي حلول لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي السبب الرئيسي في فشل مشروع حل الدولتين .

وللإجابة على هذه الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية، ومن أجل إعطاء هذه المداخلة الصبغة العلمية الأكاديمية، تم الإعتماد على عدة مناهج علمية، بدءا بالمنهج التاريخي من خلال التطرق إلى الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي وميلاد القضية الفلسطينية، ثم المنهج القانوني التحليلي وهذا لتحليل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بخصوص القضية الفلسطينية وكذا أحكام إتفاقيات التسوية التي عقدت بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وكذلك عند التطرق إلى الخيارات والبدائل المتاحة بعد فشل حل الدولتين.

وللإجابة على هذه الخطة، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية مشروع حل الدولتين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، وكذا الأسباب التي أدت إلى فشله، أما في المحور الثاني فتم التطرق إلى أهم البدائل المتاحة عن حل الدولتين والسيناريوهات المستقبلية لحل القضية الفلسطينية.

أولا: مشروع حل الدولتين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

حل الدولتين هو حل مقترح للصراع العربي الإسرائيلي، وهو المقابل لمحاولات تتمحور حول حل الدولة الواحدة والذي لا يحظى بتأييد معظم الدول، يقوم هذا الحل على أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنباإلىجنب، هما دولة فلسطين إلىجانب" إسرائيل"، هوما تم إقراره في قرار مجلس الأمن رقم 242 بعد حرب 1967، بعد سيطرة إسرائيل على باقي أراضي فلسطين التاريخية، حيث اعتمد بعض الفلسطينيون هذه المبادئ في عام1974 بالبرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، حيث شكلت ما يعرف بجبهة الرفض، فأصبحت فيما بعد مرجعية المفاوضات في" اتفاق أوسلو " عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

1. مفهوم مشروع حل الدولتين في ظل تباين المواقف الدولية

إن فكرة حل الدولتين تبلورت حينما تبنت منظمة التحرير سنة 1974، البرنامج المرحلي والقائم على فكرة إنشاء دولة فلسطينية على أي بقعة محررة من أرض فلسطين، وقد فتح هذا التحول الجوهري الباب فيما بعد لإعلان منظمة التحرير باستقلال دولة فلسطين وقبول حل الدولتين في 15 نوفمبر 1988، تأكيدًا بإقامة دولة فلسطين على حدود سنة 1967، وقد اعترفت الأمم المتحدة بإعلان الاستقلال في قرارها رقم 177 المؤرخ في 15 ديسمبر 1988، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستعمال إسم فلسطين بدلاً من إسم منظمة التحرير في منظومة الأمم المتحدة[1].

1.1 معنى حل الدولتين

يقصد بحل الدولتين، تقنيًّا، قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في أمن وسلام إلى جانب" **إسرائيل** " التي يفترض أن يقتصر نطاقها الجغرافي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وبحسب هذه القسمة ستحتفظ نظريا إسرائيل بما يقارب من 78 % من أرض فلسطين التاريخية، في حين تقوم الدولة الفلسطينية على الـــ 22% المتبقية، وقد جاء بلا شك تطور موقف القبول الرسمي الفلسطيني بفكرة حل الدولتين بديلًا من "إستراتيجية التحرير الشامل"، تعبيرا جوهريًّا، عن اختلال ميزان القوى على الأرض مع "إسرائيل"[2].

في حين يقصد بحل الدولتين وفق رؤية الرئيس الأمريكي السابق بوش، هو دعوة إلى إعادة صياغة الحقوق الفلسطينية المشروعة وغير القابلة للتصرف لتنسجم مع المصالح الإسرائيلية، بحيث يعطى الفلسطينيون كيانا أو دولة وفقا للمقاييس الإسرائيلية، وتكون فلسطين فاقدة للإستقلال والسيادة، أي محاولة

إيجاد وطن قومي للفلسطينيين فقط دون أن تكون لهم الحق في تقرير مصيرهم، وهو المصطلح الذي عرف بالأرض مقابل السلام أو الحكم الإداري الذاتي المحدود.

وحسب التقرير الذي حمل عنوان تكاليف الصراع" الإسرائيلي الفلسطيني"، فإن حل الدولتين يستند على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب" إسرائيل"، ويستند سيناريو حل الدولتين على مزيج من معايير "كلينتون" وحزمة" أولمرت-عباس"، ومبادرة جنيف للمسار الثاني[3]، إلا أنه هناك ثلاثة حلقات مرتبطة ظلت غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، يتمحور الأول حول الطابع اليهودي" لإسرائيل"، والثاني حول حقوق اللاجئين والحل الدائم لقضيتهم المتمحورة أصلا بالعودة إلى ديارهم الموجودة داخل" إسرائيل" وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والثالث حول مصير المواطنين الفلسطينيين في داخل" إسرائيل"[4].

من خلال ما سبق نستنتج بأن: مشروع حل الدولتين هو حل تم اقتراحه من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، يقوم على أساس قيام دولة فلسطينية على حدود 1967، تضم القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة أي ما يعادل نسبة 22 % من أراضي فلسطين التاريخية، مقابل الإعتراف "بإسرائيل" وسيطرتها على حدود أرض فلسطين المحتلة سنة 1948 أي ما يعادل نسبة 78 % من أراضي فلسطين التاريخية.

2.1 المواقف الدولية من موضوع حل الدولتين

تبنت معظم الدول موقف الدولتين كحل رئيسي وأساسي لتسوية الصراع في الفلسطيني الإسرائيلي، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية خارطة طريق سنة 2005 من أجل رعاية هذه المفاوضات من أجل حل الدولتين بناء على القرارين الأمميين رقمي 383 و1397، وخاصة القرار الأممي الشهير رقم 242 الذي جاء مباشرة بعد هزيمة العرب في حرب سنة 1967.

1.2.1 الموقف الأمريكي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية من المدافعين والمدعمين بشدة لمشروع حل الدولتين، بل مارست ضغوطا على بعض الدول للموافقة على هذا المشروع[5]، لتعدد بعدها المحاولات الأمريكية في محاولة لإيجادحل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مرورا بخارطة الطريق لسنة 2006 إلى صفقة القرن في 25 جويلية 2019 وموجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني المطروحة من قبل الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" والذي تتصل من مشروع حل الدولتين، مقابل الإنحياز الفاضح للكيان الصهيوني، وتحويله للسفارة الأمريكية إلى القدس، وصولا إلى إعلانه في 28 جانفي 2020 عن خطة سلام تحت عنوان السلام من أجل الرفاهية وهي رؤيا في ظاهرها تهدف لتحسين حياة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، وخطوة لنقل القضية الفلسطينية -الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة على المستوى الإقليمي والدولي،

ولكنها في الحقيقة هي خطوة تزيد في عرقلة هذه القضية أكثر فأكثر وتهدف أيضا إلى نزع الأراضي من يد الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

2.2.1: الموقف الفرنسي

مازال الموقف الرسمي الفرنسي المعلن يرى في حلّ الدولتين الحل الأمثل لتسوية الصراع، وضمن ذلك قيام دولة فلسطينية على حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس، إلا أنّ الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" تحدث في كلمته بتاريخ 07 أكتوبر 2020 الموجهة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن "مفاوضات تسمح للفلسطينيين بالحصول على حقوقهم"، دون أن يذكر حل الدولتين"، وهو ما تم تفسيره على أنه تعديل في الموقف الفرنسي من خلال تبني نفس الموقف الأمريكي تقريبا ويعكس هذا التغيير في الموقف الرسمي إلى التأثر باتفاقات التطبيع التي وقعتها كل من الإمارات، البحرين والمغرب مؤخرا مع الإحتلال الإسرائيلي، والتي تجاوزت المبادرة العربية التي كانت تشترط الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام.

3.2.1 الموقف الروسي

في السابق لم يثبت الموقف السوفياتي على رأي محدد، فمرة يؤيد "إسرائيل" ومرة أخرى يؤيد القضية الفلسطينية ومعها الموقف العربي، وهذا وفق نظام المصلحة العليا لديهم، إلا أن الموقف الروسي استقر أكثر وأصبح واضحا وداعما للقضية الفلسطينية منذ استلام الرئيس الروسي الحالي "فلاديمير يوتين" سدة الحكم في روسيا في سنة 1999، حيث دعمت روسيا حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية الرامية إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية بجانب "إسرائيل"، وظل هذا الموقف ثابتا حتى وقتنا الحالي، وهو دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

4.2.1 موقف الأمم المتحدة

سعت الأمم المتحدة منذ طرح النزاع عليها على مساعدة إسرائيل والفلسطينيين على التوصل إلى سلام قائم على قرارات المنظمة الدولية والقانون الدولي والإتفاقيات الثنائية ورؤية الدولتين بناء على حدود ما قبل عام 1967.

5.2.1 الموقف الفلسطيني

بقي الموقف الفلسطيني الداخلي غير موحد من هذا المشروع لعدة أسباب مختلفة، فالقيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ترى بأنه الحل الوحيد القابل للتطبيق على أرض الواقع، إستناد إلى قرارات الشرعية الدولية 242 و338 و القرار 194 الخاص بعودة اللاجئين، في حين ترى حركة حماس بأن هذا الحل يمثل الحد الأدنى للشعب الفلسطيني وترى قبوله دون الإعتراف بإسرائيل، أما حركة الجهاد الإسلامي فترى بأن لا شرعية ولا حق لإسرائيل في الوجود وتحرم الإعتراف بها على أي جزء من فلسطين[6].

6.2.1 الموقف العربي

كان الموقف العربي في البداية موحدا في ظاهره، متمسكا بحق الشعب الفلسطيني في أرضه المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني، وضرورة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس على أرض 1967، وتمسكت الجامعة العربية بالمشروع العربي المعروف باسم مبادرة السلام العربية، أي الأرض مقابل السلام الشامل والإعتراف بالكيان الصهيوني، لكن في الآونة الأخيرة عرفت القضية الفلسطينية خاصة في عهد الرئيس الأمريكي السابق" دونالد ترامب" بعض الخيانات منها العلنية ومنها الخفية من قبل بعض الدول العربية خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي لما عرف بصفقة القرن، وكذا مسارعة بعض الدول العربية إلى التطبيع المباشر مع الكيان الصهيوني تحت ضغط الإملاءات الأمريكية، في تطور سلبي للموقف العربي إتجاه قضية المحورية للأمة، جعلت منها قضية هامشية في ظل الأزمات التي عرفها بعض الدول العربية منذ 2011، فيما عرف بثورات الربيع العربي المفتعلة، والتي استهدفت بها الدول العربية مثل" سوريا، العراق، اليمن، ليبيا تونس، وهي الدول التي بقيت صامدة في وجه المشاريع الأمريكية والصهيونية ضد أي حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية أو خارج الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية.

أما الجزائر فموقفها بقي صامدا منذ البداية ولم يتغير منذ عهد الرئيس الجزائري السابق الراحل هواري بومدين إلى غاية الرئيس الجزائري الحالي "عبد المجيد تبون"، وهو ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وقد حسمه الرئيس تبون في كلمات قليلة واضحة، لا لبس فيها، ولا تقبل أي تأويل: "الجزائر لن تشارك في الهرولة نحو التطبيع ولا تباركها"، بل جعل من "قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف" شرطا لبناء سلام في الشرق الأوسط، لكنه لا يكفي لحمل الجزائر على الإعتراف أو التطبيع مع هذا الكيان المغتصِب[7].

2. أسباب وآثار فشل مشروع حل الدولتين

أرجع العديد من الباحثين في القضية الفلسطينية أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى فشل مشروع حل الدولتين، يعود أساسا إلى الممارسات الإسرائيلية منذ البداية التي كانت غير مهتمة بحل الدولتين، بل حاولت تجاهل بنود اتفاق مشروع حل الدولتين من خلال إحباط أي خطوة نحو قيام الدولة الفلسطينية، كما جاء في اتفاق أوسلو، أما الآثار التي تركها هذا المشروع على الواقع الفلسطيني فهو زيادة حالة الإنقسام والتشرذم للفصائل الفلسطينية حول التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

1.2 أسباب فشل مشروع حل الدولتين

تعددت الأسباب التي أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى فشل مشروع حل الدولتين، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى[8]:

1.1.2 أسباب ذاتية

يمكن إجمالها في عدم وجود إجماع وطني فلسطيني حول فكرة المشروع بحد ذاته، ونذكر منها:

– الإنقسام الفلسطيني الفعلي على أرض الواقع حول المشروع حل الدولتين، فحركة فتح مثلا أبدت قبول للمشروع في حين رفضته حركة حماس والجهاد الإسلامي.

– العراقيل والصعوبات التي واجهت الواقع الفلسطيني على أرض الواقع صعبت من تبني حل مشروع الدولتين.

– رفض التعايش مع الأمر الواقع والذي يتمثل في محاولة الطرف الإسرائيلي فرض سياسة الأمر الواقع، وإلزام الطرف الفلسطيني بالإعتراف بالدولة اليهودية.

– الموقف الرافض للعديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية السابقة، والتي تتمثل أيضا في رفض التدخلات الدولية في الشأن الداخلي الفلسطيني.

2.1.2 أسباب موضوعية

يمكن إجمالها في الممارسات الإسرائيلية التي تمسكت بضرورة الإعتراف بيهودية الدولة، وهو ما إعتبرته الأطراف الفلسطينية عدم قبول فكرة حل الدولتين " دولتين لشعبين على نفس الأرض " ونذكر منها:

– المراوغات الإسرائيلية في ظل عدم وجود ضغوطات أمريكية حقيقية لإنهاء الأزمة.

– الإستمرار في بناء المستوطنات من الجانب الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية في محاولة لفرض وقائع جديدة على الأرض.

–عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وتقويض إحتمالات تحولها إلى عاصمة مرتقبة للدولة الفلسطينية العتيدة.

– الحرب على قطاع غزة في كل مرة .

– الإستمرار في التحكم في مصادر المياه و الإقتصاد الوطني الفلسطيني.

– عدم وجود مشروع جدي مطروح بشكل فعال للوصول إلى حل قائم على قيام دولتين متجاورتين ابتداءا من قرار التقسيم 242، أوسلو، كامب ديفيد، وحتى الآن.

2.2 آثار فشل مشروع حل الدولتين على الواقع الفلسطيني

كان لفشل حل الدولتين آثار سلبية على الواقع الفلسطيني الداخلي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.2 زيادة الإنقسام والخلافات بين الفصائل الفلسطينية

حيث كان لفشل حل الدولتين آثار سلبية كبيرة على الواقع الداخلي الفلسطيني، ويظهر ذلك بأكثر وضوح في دخول الفصائل الفلسطينية باختلاف توجهاتها في خلافات كبيرة حول قبول أو رفض الفكرة من أصلها، كما ساهمت هذه الخلافات في وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وإستمرار الفترة الإنتقالية من تطبيق بنود هذا الإتفاق حتى الآن.

2.2.2 فقدان السلطة الفلسطينية الرسمية شرعيتها الأخلاقية في نظر الشعب الفلسطيني

ساهمت السياسات الإسرائيلية الرافضة لحل الدولتين " قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود سنة 1967" في فقدان السلطة والقيادات الفلسطينية الرسمية شرعيّتها الأخلاقية في نظر الشعب الفلسطيني الذي يعتبرها غير فعالة، مما أصبح يفرض على الواقع الداخلي الفلسطيني تغيير وإحياء المؤسّسات الفلسطينية القائمة أو تأسيس مؤسسّات جديدة.

3.2.2 تكثيف الإستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية

ساهم فشل حل الدولتين في الزيادة السريعة لعمليات الإستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهذا لفرض وقائع جديدة على الأرض لاستغلالها في أي تسويات مستقبلية، ففي الضفة الغربية يوجد مالا يقل عن 149 مستوطنة معترف بها، وأكثر من 100 بؤرة استيطانية عشوائية أخرى غير معترف بها من طرف حكومة الإحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى15 مستوطنة أخرى في القدس الشرقية، حيث يبلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية من دون إحتساب القاطنين في القدس الشرقية، أكثر من 380 ألف مستوطن[9].

2. 4.2 تهويد القدس الشرقية

لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن تهويد المدينة بكل الوسائل الممكنة، خاصة بتكثيف الإستيطان اليهودي لتغيير المعادلة الديمغرافية في المدينة، فحاليا يوجد في القدس الشرقية حوالي 15 مستوطنة يهودية، في حين يتراوح عدد المستوطنين اليهود فيها ما بين 200 ألف إلى 300 ألف، أما عدد الفلسطينيين في شرقي المدينة فيبلغ حاليًا حوالي 310 آلاف شخص[10]، وهو ما يعني أن نسبة اليهود إلى الفلسطينيين في المدينة تكاد تكون متكافئة.

ثانيا: البدائل المتاحة عن حل الدولتين والسيناريوهات المستقبلية لحل القضية الفلسطينية

إن المتتبع للصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر جميع مراحله يصل إلى قناعة واحدة لا غير، بأن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو بعيد المنال، فالظروف والشروط الضرورية لصنع السلام لا تتوفر، والأسوأ من ذلك هو أن الولايات المتحدة – التي قدمت نفسها وسيطا نزيها – أصبحت جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل، والحق أن صفقة القرن[11] التي عرضها الرئيس الأمريكي السابق "**دونالد ترامب**"، ما هي إلا إقرار بأنه سيتم التنازل بموجبها عن الحقوق الوطنية للفلسطينيين.

1. الخيارات والبدائل المتاحة عن حل الدولتين

بعد إصطدام فكرة حل الدولتين بالكثير من التحديات التي فرضتها إسرائيل على أرض الواقع من خلال المشاريع الإستيطانية وضم الأراضي في القدس والضفة الغربية، التي أفشلت فكرة ورؤية حل الدولتين، الشيء الذي ولّد مجموعة من البدائل التي لا يُعتبر أيٌّ منها مثالياً بالنسبة للفلسطينيين، ورغم ذلك فقد ظهرت في الأفق أفكار جديدة تتداولها الأوساط الفلسطينية والإسرائيلية، بل أصبحت تحظى باهتمام كبير في ظل تراجع فكرة حل الدولتين.

1.1 فكرة الدولة الواحدة مزدوجة القومية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي

يقوم هذا الخيار على قيام دولة واحدة، ثنائية القومية، بضم أراضي الضفة الغربية لإسرائيل، من خلال منح مواطنة تامة لكل الفلسطينيين في هذه الأراضي، على أن تمنح السيادة على المناطق مواطنة لكل مواطنيها ولن تُمنح تسهيلات، وستكون مساواة للإسرائيليين وغير الإسرائيليين، وفق المزاعم الإسرائيلية.

وليس هناك سبب للخوف من دولة ذات طابع ثنائي القومية، لأن إسرائيل باتت وفق حدودها القائمة حاليا، دولة ثنائية القومية.

2.1 فكرة كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية

يقوم هذا الخيار على قيام كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية، وهو حل يدفع مبادرة حل الدولتين، ووطن واحد، ولا يلغي فكرة إقامة دولة فلسطينية سيادية بجانب إسرائيل، لكنه يقترح القيام بهذا من خلال حرية التنقل والسكن التام بين الدولتين، دون حدود، ودون إجتثاث المستوطنات، وبموجب هذا الحل تتابع أقلية يهودية العيش في مناطق الدولة الفلسطينية كسكان دائمين، وسيكونون أصحاب مواطنة إسرائيلية، فيما يستطيع الفلسطينيون العيش كسكان دائمين، وكمواطنين فلسطينيين، ووفق مبدأ الكونفدرالية، الذي تمت بلورته في النقاشات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ذوي خلفيات متنوعة، ستُقام مؤسّسات عليا مشتركة لهما، وتشكل عملية السلام هذه أساسا لمعاهدة سلام مع بقية دول الشرق الأوسط .

يتطرق هذا الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث يحصل من يختار منهم العودة، على مواطنة فلسطينية، ويمكن أن يعيشوا كمواطنين دائمين في أراضي دولة إسرائيل.

3.1 فكرة استنساخ نظام الأبارتيد

يقوم هذا الخيار على إعادة إنشاء نظام الأبارتايد والتفرقة العنصرية، كما كان سائدا سابقا في جنوب إفريقيا، حيث يتم تخصيص جيوب صغيرة من الأرض تكون الحياة فيها سيئة عادة، وتجميع جميع الفلسطينيين الذين لا ترغب فيهم إسرائيل، وتعلن أن هذا المكان وطنهم الجديد، خصوصاً في غزة، وبعض مناطق الضفة الغربية، التي تعتبر معسكراً ضخماً للاجئين، وتشبه معسكرات الإعتقال، مع وجود سياج أعلى، تحيط به أبراج لإطلاق الرصاص من بنادق آلية، ولا يسمح للسكان بالحركة، ولا القيام بأي نشاط.

2.السيناريوهات المستقبلية لحل القضية الفلسطينية

تتجه السيناريوهات المحتملة لمستقبل القضية الفلسطينية، نحو ثلاثة سيناريوهات، الأول: قيام الدولة المستقلة ذات السيادة، وهو أمر مستبعد ضمن المعطيات الحالية، الثاني: قيام دولة فلسطينية مؤقتة على خلفية إطالة أمد واستمرار عملية المفاوضات قبل الوصول لـــ"السلام الشامل"، الثالث: يرجح إستمرار سيناريو "سلطة الحكم الذاتي" على حاله، وذلك بسبب توقف المفاوضات، وعدم توفر إمكانية إقتراب الحدّ الأعلى الإسرائيلي من الحدّ الأدنى الفلسطيني، ويمكن تلخيص هذه السيناريوهات فيما يلي[12]:

1.2 قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود سنة 1967

يقوم هذا السيناريو على أساس ما يسعى إليه الطرف الفلسطيني الذي يقود التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، من خلال مشاركته في عملية التسوية السلمية النهائية على أساس الشرعية الدولية، وهي قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أساس حدود سنة 1967، وهو ما يرفضه الطرف الإسرائيلي.

2.2 قيام دولة فلسطينية مؤقتة بالتزامن مع إستمرار عملية المفاوضات

يقوم هذا السيناريو على أساس أن خريطة الطريق دعت في المرحلة الثانية إلى قيام دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، في حين تشير التحفظات الإسرائيلية على الخريطة، إلى ضرورة أن تكون هذه الدولة أيضاً "مؤقتة" ولو أخذنا بعين الإعتبار مراعاة الإدارة الأمريكية للتحفظات الإسرائيلية، فإن السيناريو الراجح في هذه الحالة سوف يتمثل في قيام "دولة فلسطينية مؤقتة، ذات حدود غير دائمة".

3.2 إستمرار سلطة الحكم الذاتي

حيث تستمر الأوضاع على ما هي عليه مع تحسن بطيء في العلاقات، ويقوم هذا السيناريو على إستمرار الوضع الراهن، ولا يبدو أنه قابل للتغير في المدى القريب، خصوصاً أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما تزال متعطلة، وهي تقف أمام حائط مسدود أمام التعنت الإسرائيلي ومحاولته إطالة أمد الصراع وفرض سياسة الأمر الواقع.

من خلال ما سبق، فإن القضية الفلسطينية تمر بأسوأ حالاتها في ظل الظروف الدولية الراهنة، ويبقى السيناريو الثالث الأقرب إلى التحقيق وهي بقاء سلطة الحكم الذاتي وبقاء الأوضاع على حالها في ظل حالة الجمود التي تعرفها المفاوضات، كما أن تأثيرات جائحة كرورونا كوفيد 19 وتداعياتها السلبية قد هيمنت على الوضع العالمي سواء في أروقة الأمم المتحدة أو على المستوى الإقليمي العربي، الذي ميزه تحركات لأربعة دول عربية نحو السلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني خلال العام الماضي، زيادة على ذلك حالة الإنقسام الفلسطيني الداخلي التي وصلت إلى عدم التوافق بين الأطراف الفلسطينية على رؤية وإستراتيجية محددتين لإدارة الصراع، وكيفية استعادة الحقوق الكاملة.

بيد أنه يبقى بالإمكان التوصل مستقبلا إلى حل للقضية الفلسطينية خاصة بعد رحيل الرئيس الأمريكي المتطرف "دونالد ترامب"، وعودة الإهتمام الأميركي مرة أخرى مع تولي الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن للإدارة في البيت الأبيض، وتزايد الاتصالات العربية حول القضية، خصوصاً بين مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وخطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية في مجلس الأمن حول الموقف العربي الثابت من القضية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمبادرة العربية للسلام.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة، فقد تم التوصل إلى أن مشروع حل الدولتين الذي طرح لأول مرة في سنة 1937 في تقرير لجنة بيل الذي اقترح إبقاء القدس تحت الإنتداب البريطاني حتى بعد إقامة دولتين عربيتين ويهودية في فلسطين[13]، وتكرس من خلال قرار الأمم المتحدة للتقسيم رقم 181 لسنة 1947، والذي فشل

بشكل أساسي بسبب التعنت الإسرائيلي الرافض للمشروع، ولم يتم تجسيده فعليا على أرض الواقع، رغم عدم إعلان السلطة الفلسطينية بشكل رسمي عن فشله، في ظل صفقة القرن الأمريكية الإسرائيلية وتسارع موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني.

كما يستحسن أن نقدم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لموضوع الخيارات والبدائل المستقبلية المتاحة أمام الجانب الفلسطيني في ظل فشل مشروع حل الدولتين، من خلال إبراز أهم الحلول المتاحة عن حل الدولتين، وكذا السيناريوهات والآفاق المستقبلية لتسوية القضية الفلسطينية.

النتائج:

– الممارسات الإسرائيلية ضلت ومازالت تشكل العائق الأكبر في وجه أي تقدم لمشروع حل الدولتين.

– الإنقسام الداخلي الفلسطيني وعدم الإجماع حول حل وطني يرضي جميع الفصائل الفلسطينية، أضعف بشكل كبير الموقف السياسي الرسمي الفلسطيني، مما خلق صعوبة وعدم إجماع على وضع خطوات موحدة ومواقف راسخة للتعامل مع الصراع.

– أياً كان الحل البديل لحل الدولتين، فالمؤسسة الحاكمة في إسرائيل لن تقبل بسكان فلسطينيين يعيشون فيها ويتمتعون بحقوق متساوية مع اليهود، حتى وإن أصبحوا جزءاً من إسرائيل، وهم لا يستطيعون قبول ذلك لأنهم يحملون مفهوماً تقليديا عن إسرائيل، باعتبارها دولة يهودية.

– نظرا للأوضاع الدولية الراهنة، خاصة مع تزايد موجة التطبيع العربي بدون مقابل مع الكيان الصهيوني تنفيذا للإملاءات الأمريكية، زيادة على ذلك الوضع الذي تمكنت قوات الإحتلال الإسرائيلي من فرضه على الأرض، من خلال مواصلتها لعمليات الإستيطان والإستيلاء على باقي فلسطين التاريخية، التفتت المؤسساتي الفلسطيني، فإن حل الدولتين يبقى من أفضل الحلول الممكنة على الصعيد الفلسطيني، لأنه سوف يمكن من الحصول على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

التوصيات:

من أجل مواكبة المبادرات والمشاريع والرؤى والأفكار التي تحاول أن تطرح حلولاً للقضية الفلسطينية بعد فشل حل الدولتين، نقترح بما يلي:

– ضرورة العمل على توحيد الصف الوطني الفلسطيني" الوحدة الفلسطينية "، من خلال العمل على إنهاء حالة الإنقسام الداخلي.

– إعادة بناء السلطة الفلسطينية الحالية " منظمة التحرير الفلسطينية " على أسس وطنية ترعى وتصون الثوابت الوطنية الفلسطينية، وتستعيد دورها النضالي التحرري وتضمن سلامة العلاقات الوطنية بين القوى والفصائل وكافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

– إعادة الإعتبار للعمل الدبلوماسي الفلسطيني والعربي، من خلال المطالبة بتدخل دولي لبلورة قواعد سياسية محددة تنظم العلاقة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية وفق المعايير الدولية المتبعة، وكذلك من

المفيد أيضاً القيام بحملة على الصعيد الدولي من أجل المطالبة بتجديد الإعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام 1967 .

– نوصي بالإلتفاف حول مشروع المقاومة كحل آخر لتسوية القضية الفلسطينية بالعودة لتجديد وسائل النضال الشعبية وإعادة الروح للإنتفاضة، كشرط أساسي لإنجاح أية عملية تفاوضية في المستقبل، في ظل التعنت الإسرائيلي والتحيز الأمريكي الفاضح، وفشل كل مشاريع التسوية التي أقترتها الأمم المتحدة منذ عقود من الزمن.

الهوامش:

[1] يعقوب الغندور، دراسة قانونية حول خطورة حصول فلسطين على صفة "دولة غير عضو"، بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة تم الإطلاع عليه يوم 2021/02/10 على الساعة 22:00،متاح على الرابط الإلكتروني:http://gmo.ps/ar

[2] أسامة أبو أرشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية، ندوة مستقبل المشروع الفلسطيني،أطلع عليه بتاريخ 2021/02/07 على الساعة 10:00، منشور متاح على المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:
www.dohainstitute org.

[3] سي روس أنطوني، دانيل إيجيل، تشارلز بي ريس، ماري إي فايانا، تكاليف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تم الإطلاع عليه يوم 2021/02/07 على الساعة 22:00،متاح على الموقع الإلكتروني: www.rand.org/costsofconflict.

[4] حل الدولتين،حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين ، ملخص ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيق السادس للإئتلاف الفلسطيني لحق العودة،هولندا، تشرين ثاني 2002، تم الإطلاع عليه يوم 2021/02/09 على الساعة 22:30،على الموقع الإلكتروني:https://www.badil.org

[5] القرار الأممي رقم 181 في نوفمبر 1947 .

[6] علاء الدين عبد الرزاق السعلوس، إفرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2018، ص 65.

[7] حبيب راشدين ، الموقف الجزائري المرجعي من التطبيع ،مقال منشور على موقع الشروق بتاريخ 202/09/23 ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/02/11 على الساعة 23:00 ، على الموقع الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com

[8] علاء الدين عبد الرزاق السعلوس، إفرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، مرجع سابق، ص 73 –78.

[9] أسامة أبو أرشيد، معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية ، مرجع سابق، ص 10.

[10] أسامة أبو أرشيد، مرجع سابق، ص 11.

[11] نصت صفقة القرن على وجود مرحلة انتقالية من أربعة أعوام، وذلك انتظاراً لمتغيرات سياسية ستدفع السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن موقفها الرافض للخطة حالياً، وإعلان سيطرة إسرائيل على 30 في المئة من الضفة الغربية ضمن المناطق التي تعرف باسم "ج"، وفق تصنيفات اتفاق أوسلو المبرم عام 1993، وستبقى مدينة القدس موحّدة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة؛ بضم جميع مستوطنات الضفة الغربية التي يزيد عددها عن 100 مستوطنة بهدف منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي فلسطين المحتلة ، لكن بحسب ما جاء بصحيفة "يديعوت أحرونوت"، فإن صفقة القرن تعني إقامة دولة فلسطينية بلا جيش أو سيادة، على مساحة 70% من الضفة الغربية، يمكن أن تكون عاصمتها بلدة "شعفاط" شمال شرقي القدس، على أن يربطها بقطاع غزة "نفق" يكون بمثابة "الممر الآمن." كما تسمح هذه الصفقة لإسرائيل بضم ما

بين 30 – 40 %، من أراضي المنطقة "ج"، والتي تشكّل 61% من مساحة الضفة، وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية؛ ما يستلزم موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أي مشاريع أو إجراءات فلسطينية بها.

[12] التقدير الاستراتيجي رقم (17) الصادر عن مركز الزيتونة للأبحاث في لبنان، مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين،2009، تم الإطلاع عليه يوم 2021/02/26 على الساعة 16:00،متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.alzaytouna.net

[13] نبيل قسيس ، قراءة أولية في التغيرات طويلة الأمد في المواقف الدولية إزاء القضية الفلسطينية، مقال منشور ضمن كتاب صدر عن أشغال المؤتمر السنوي الأول القضية الفلسطينية – مراجعة التجربة و آفاق تغيير المسار الإستراتيجي، أطلع عليه بتاريخ 2021/02/07 على الساعة 10:00، متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.masarat.ps .